جامعـــــــــــة زيـــــــــــان عاشـــــــور
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم الحـــقـــــــوق
السنة الثالثة قانون عام
المجموعة الأولى

ملخص دروس فـي المالية العامة

د. فيرم فاطمة الزهراء

إعداد الأستاذة :
فيرم فاطمة الزهراء

الموسم الجامعي : 2021-2022

مضمون النفقات العامة

تمثل دراسة النفقات العامة جانبا حيويا في الدراسات المالية ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية ولقد احتلت النفقات العامة مكانة هامة ليس لأنها وسيلة لإشباع الحاجات العامة فحسب وإنما كذلك لأنها السبب الوحيد الذي ركزت عليه النظرية التقليدية لحصول الدولة على الإيرادات العامة.

وعليه نتناول موضوع مضمون النفقات العامة وفق العناصر التالية:

أولا/ ماهية النفقات العامة

ثانيا/ تقسيم النفقات العامة

ثالثا/ نفقات الميزانية العامة في الجزائر

أولا: ماهية النفقات العامة: تقوم الدولة وهي بصدد إجراء نفقاتها العامة باستخدام مبالغ من النقود وهي تؤدي دورها في تحقيق المنفعة العامة.

وعليه تعرف النفقات العامة بأنها " مبالغ نقدية تنفقها الأشخاص المعنوية بقصد تحقيق النفع العام، و منه فعناصر النفقة العامة تتمثل في:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: لكي نكون بصدد نفقة عامة لا بد من استعمال مبالغ من النقود ثمنا لما تحتاجه الدولة من منتجات وسلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها الدولة للقيام بالمشروعات الاستثمارية و لمنح مساعدات و إعانات مختلفة. فاستخدام النقود في النفقة العامة أمرا طبيعيا طالما كانت المعاملات و المبادلات الاقتصادية كلها تتم في الوقت الحالي في ظل اقتصاد نقدي.

ومنه فالوسائل غير النقدية التي تستعملها الدولة لا تعتبر من قبيل النفقات العامة والتي منها:

- اذا حصلت الدولة على موارد انتاجية أو خدمات دون أن تدفع لها ثمنا لا يعتبر هذا من قبيل النفقة العامة مثل "أعمال السخرة، الاستيلاء الجبري على ما تحتاجه الدولة من أموال و منتجات دون تقديم تعويض عادل لأصحابها.
- المزايا النقدية كالإعفاء من الضريبة.
- المزايا العينية مثل منح السكنات الاجتماعية.

- المزايا الشرفية كمنح الألقاب و الأوسمة.

2- النفقة العامة تصدر عن شخص معنوي عام: النفقة العامة مبلغ نقدي تنفقه الدولة الولاية البلدية و المؤسسات العامة ذات الطابع الإداري، أما النفقات التي تتعلق بالأفراد أو المشروعات الخاصة فلا تعتبر من قبيل النفقات العامة حتى وإن كان هدفها تحقيق منفعة عامة، فإذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع به للدولة فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما فالأموال التي قام بإنفاقها أموال خاصة على الرغم من عمومية الهدف.

المتفق عليه فقها أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاطها العام وبموجب سيادتها و سلطتها الآمرة تعد نفقات عامة. أما النفقات التي تنفقها الدولة وهي بصدد ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشروعات الإنتاجية، وبعد اختلاف الفكر المالي حوله استقر على انه: يعتبر من قبيل النفقات العامة كل النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى دون النظر إلى الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو لطبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة و توسعه.

3- النفقة العامة تهدف إلى تحقيق النفع العام: و بالتالي لا تعتبر نفقة عامة تلك النفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد.

ويجد هذا الشرط تبريره في أنه لمّا كان الأفراد متساوون جميعا في تحمل الأعباء العامة كالضرائب فإنهم يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في مختلف الأوجه، و ذلك بان تكون النفقة سدادا لحاجة عامة و ليس لمصلحة خاصة. والمنفعة العامة مثلها مثل الحاجات العامة تحديدها متروك للسلطات السياسية في الدولة فهي تختلف من مكان لآخر ومن زمن لآخر.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة

تبعا للتقسيمات العلمية والاقتصادية او كما تعرف بالتقسيمات النظرية للنفقات العامة تنقسم النفقات العامة الى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية على النحو التالي:

1- النفقات الحقيقية "الفعلية": هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية مثالها: المرتبات، و أثمان التوريدات والمهام اللازمة لتسيير المرافق العامة.

فالنفقة العامة الحقيقة تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل للإنفاق " عمل، خدمة سلعة" وتؤدي نتيجة لذلك إلى الزيادة في الدخل، أطلق عليها الفقيه" لو فمبرجيه" تسمية النفقة المنشئة للخدمات، نميز فيها بين النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الجارية.

1-1 النفقات العامة الاستثمارية : وهي تلك النفقات المتعلقة بالثروة الوطنية مثال نفقات إنشاء المشروعات الجديدة " مدن جديدة، طرق، سكك حديدية" فهي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع.

2-1 النفقات العامة الجارية : هي نفقات لا تساهم في زيادة رؤوس الأموال العينية للمجتمع بل تضمن سير إدارة معينة أو تضمن تقديم خدمة محددة أو تشغيل وحدة إنتاجية مثالها "مرتبات الموظفين، المبالغ التي تدفعها الدولة لمورديها كأثمان السلع الاستهلاكية".

2- النفقات التحويلية "الموزعة": هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع و خدمات ورؤوس أموال بل يترتب عنها تحويل جزء من الدخل الوطني عن طريق بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى المحدودة الدخل، وهذا يعني أن هذه النفقات تكتفي بتحويل القوة الشرائية بين الأفراد أو الجماعات مع ترك مجموع الدخل ثابت حيث تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل مثالها:

1-2 الإعانات الإدارية: وهي اعتمادات مالية مفتوحة في ميزانية الدولة هدفها مساعدة الهيئات العمومية و المحلية و مؤسسات الدولة في إدارة شؤونها.

2-2 الإعانات الاقتصادية: هي نفقات تتحملها الدولة لتعويض منتجي السلع عندما يرغمون على بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة و ذلك لتمكين الأفراد الكادحين من شراء بعض السلع أو تتحمل الدولة تعويض الناقلين لتخفيض سعر السلع الأساسية في بعض المناطق الفقيرة أو النائية.

3-2 الإعانات الاجتماعية: وتشمل إعانات الضمان الاجتماعي تمنحها الدولة للمشروعات الخاصة باستثمار موارد صندوق ضمان الاجتماعي ليغطي هذا الأخير النفقات المفروضة عليه، إعانات الهيئات الخاصة بتقديم خدمات للفقراء والمعوزين مثل

الملاجئ و الجمعيات الخيرية ، هذه الإعانات " النفقات" ما هي إلا تحويل للدخل من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى فهي توّزع الدخل من جديد دون أن تضيف إليه شيئا و تسمى بالنفقات الموزعة لأنها تحدث أثرا توزيعيا دون أن تزيد في حجم الدخل الحقيقي.

ثالثا : نفقات الميزانية العامة في الجزائر

1- نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، تسمى كذلك باعتمادات التسيير وهي تتضمن حسب نص المادة 5 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة وترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد اشباع الحاجات العامة .

2-نفقات التجهيز: هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والاداري.

في المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة والري ولإنجاز المنشئات القاعدية في المجال الاداري والتربوي والاجتماعي والثقافي، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة(القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إنّ نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون المالية كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

ملاحظة:

طبقا للقانون العضوي رقم 15/18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم (الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة بتاريخ 2018/9/2) - والذي سيكون قانون المالية لسنة 2023 أول قانونّ يصدر وينفذ وفقا لأحكامه- اعتمد المشرع الجزائري تصنيفا جديدا لمدونة الميزانية حيث تم تكريس توحيد ميزانيتي التسيير

والتجهيز وتحويلها تحت حساب وحيد وذلك لإضفاء شفافية أكثر أمام البرلمان يظهر هذا التوحيد من خلال التخصيص الجديد للاعتمادات في الواقع حيث سيتم إجراء العرض المتشابك إدا لزم الأمر وذلك ليتمكن النواب من معرفة كل برنامج أو احد تقسيماته (البرنامج الفرعي أو النشاط) وكذلك الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الاستثمارات ، التحويلات.

وعليه مدونة الميزانية تكون كالتالي:

أ- التصنيف حسب النشاط: الميزانية تقسم الى حافظات ، برامج، برامج فرعية، عمليات ، عمليات فرعية.

ب- التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات : طبقا لهذا القانون يتم تخصيص الاعتمادات حسب البرامج أو حسب التخصص وتتكون أعباء الميزانية حسب الطبيعة الاقتصادية من (نفقات المستخدمين، نفقات تسيير المصالح، نفقات الاستثمار، نفقات التحويل، أعباء الدين العمومي، نفقات العمليات المالية، نفقات غير متوقعة) ويكون موحد في كامل الجهاز الحكومي ومتكامل بالنسبة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز.

ج- التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة : يكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات الكبرى المكلفة بتحقيق الاهداف حسب الوظيفة.

د- التصنيف حسب الهيئات الادارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات أو المؤسسات أي حسب مراكز المسؤولية وفقا للدور الجديد ، وهذا لأن ميزانية البرامج تتطلب في ادارتها تصنيفا واضحا لمركز المسؤولية عن الحسابات.

هذا التقسيم جاء لسد الثغرات الموجودة في التصنيف الحالي حيث يسمح بجمع المعلومات المالية بصورة واضحة وعميقة ويطور كيفية عرضها بأسلوب موحد كما تسمح بإعطاء قراءة واضحة للبرلمانيين ويحسن من رقابتهم.